

## تمهيد

### الوثائق التاريخية

#### أهميتها للمؤرخ - وكيفية الإستفادة منها

#### التاريخ يُصنع من وثائق:

هذه بديهية يجب أن يدركها كل باحث وراء الحقيقة التاريخية، فلا يمكن أن يقوم التاريخ إلا على أساس من الوثائق التي تُدعم رأياً، وتنفي رأياً آخر، ولهذا فالعشور على الوثائق الخاصة بالموضوع الذي ندرسه عملية هامة جداً، والغالب أن الباحث لا يقوم بمعالجة موضوع معين إلا بعد التأكد من توفر الوثائق التي تُلقى الأضواء على حقيقة الأحداث.

فالبحث عن الوثائق في مظانها - أي الأماكن التي نظن ویرجح إنها موجودة بها - هي الخطوة الأولى في منهج البحث التاريخي، والعشور على الوثائق الأصلية المتعلقة بموضوع البحث يعتبر كسباً هاماً يفتح الباب أمام الباحث ليناقش الآراء المختلفة فيرجح رأياً على رأي آخر معتمداً على الوثائق التي تحت يديه - والبحث يُقيم عادة بمدى إستاده على الأصول التاريخية، فقيمته تتوقف في الواقع على (الأصالة) أي على المعلومات الجديدة الأصيلة التي يضيفها إلى معرفتنا عن طريق عملية التوثيق، والمؤرخ الذي يهمل وثائق كان من شأنها أن توضح بعض نقاط البحث - تكملها أو تنقصها - يكون بلاشك في موقف أضعف من الذي وصل إلى كل أو معظم الأصول المتاحة المرتبطة بموضوع بحثه.

والوثائق (Documents) :

تطلق على المعاهدات، والاتفاقات الدولية، والخطابات الرسمية الصادرة

من الحكام أو الواردة لهم، والتعليمات والتنظيمات التي تصدرها هذه الجهات الرسمية، ويدخل ضمن المصادر الأصلية (Sources) المخطوطات وكتابات المعاصرين للأحداث.

على أن من مهام الباحث أن يتحقق من سلامة وصحة الوثائق التي يستند إليها في بحثه حتى لا يفاجأ بعد أن يبذل جهداً مضمناً أن الوثائق التي يستند عليها غير صحيحة أو أصابها تحريف، وبدا تكون النتائج التي توصل إليها خاطئة، فمابني على خطأ يكون بالطبع خطأ، وسنشير فيما بعد إلى الكيفية التي يمكن أن يتحقق الباحث بها من سلامة الوثيقة، وإنها لم تتعرض لعمليات تحريف أو تزيف.

من أين نحصل على الوثائق:

أولاً: دور المحفوظات (الوثائق):

لانتكاد دولة اليوم تخلو من دار للمحفوظات (الوثائق القومية) - من أمثلة ذلك دار المحفوظات المصرية التي كان مقرها بالقلعة ثم نقلت لمبنى خاص ملحق بالهيئة العامة للكتاب بكورنيش النيل.

وتختلف دور الوثائق من حيث الإهتمام بعمل فهرس، أو كشافات لوثائقها (أبجدية حسب أسماء الأشخاص أو حسب الموضوعات)، فبعضها يكتفى في هذه الفهارس بوضع أرقام للمجلدات، وبيان تواريخ الوثائق المحفوظة بها - بينما يعطى البعض الآخر بيانات بموضوع الوثيقة ومحتوياتها، وفي كثير من دور المحفوظات العديد من الوثائق غير المفهرسة أو المنظمة، ومثل هذه الوثائق يصعب الاستفادة منها بوضعها هذا.

على أن دور الوثائق والجمعيات العلمية حالياً تخصص بعض الفنيين والخبراء لتنظيم هذه الوثائق لتيسير إستفادة الباحثين منها، ومعظم دور

الوثائق حالياً تستخدم الوسائل الحديثة (الكمبيوتر) لفهرسة وثائقها، بل وللإحاطة بما فى دور الوثائق بموضوع معين، وبعضها مرتبطة بشبكات الانترنت. والعديد من الوثائق المحفوظة بدور الوثائق أصابها التلف بسبب الإهمال أو طريقة الحفظ غير السليمة، وتبذل دور الوثائق الجهود لترميم مثل هذه الوثائق، وقد تقدمت طرق الترميم، ووجد خبراء متخصصون يقومون بهذه المهمة دون أن يصيب الوثيقة أى تشويه، وبدور الوثائق عادة أجهزة خاصة لتصوير ما يطلب الباحثون تصويره من الوثائق المحفوظة بالدار.

ونشير هنا - على سبيل المثال - إلى بعض مجموعات الوثائق الموجودة فى:

#### (أ) دار الوثائق المصرية:

فهى تعطى صورة واضحة لما فى دور الوثائق المختلفة من كنوز علمية تخدم البحث التاريخى، فهناك مثلاً بهذه الدار:

(١) مجموعة الفرمانات الشاهانية: وهى تحتوى على الفرمانات التركية الصادرة من الباب العالى لولاية مصر.

(٢) دفاتر وسجلات المعية (تركى): تحتوى على المكاتبات التركية بين المعية والأقاليم والدواوين وقت أن كانت اللغة التركية هى لغة المراسلات الرسمية.

(٣) دفاتر وسجلات المعية (عربى): تحتوى على المكاتبات العربية بين المعية والأقاليم والدواوين.

(٤) محافظ المعية (تركى): تحتوى على المكاتبات التركية بين الدواوين والأقاليم وبين المعية.

(٥) محافظ المعية (عربى): تحتوى على المكاتبات العربية بين الدواوين والأقاليم وبين المعية.

- (٦) دفاتر وسجلات عابدين (تركي): تحتوي على المكاتبات والمراسلات التركية الهامة بين الولاة وكبار الموظفين بالخارج (كالقبو كتخدا) مثلاً، والولاة في الأقاليم، وهي مرتبة بأرقام سلسلة وأخرى فرعية.
- (٧) دفاتر وسجلات عابدين (عربي): تحتوي على المكاتبات والمراسلات العربية الهامة بين الولاة وكبار الشخصيات.
- (٨) محافظ عابدين: تحتوي على بعض المراسلات الأصلية بين الولاة، وكبار الشخصيات وبعضها مقيد في الدفاتر السابقة وبعضها غير مقيد.
- (٩) الملفات الخاصة: عدة ملفات خاصة بشخصيات بذاتها أو بجهات خاصة مثل:
- ملف الصدارة وهو خاص بمراسلات الصدر الأعظم.
  - ملف نظارة الخارجية وهو خاص بمراسلات هذه النظارة.
  - ملف القبو كتخدا.
  - ملف نوبار باشا.
- (١٠) دفاتر الأوامر: تحتوي على الأوامر الصادرة إلى الجهات وبعضها بالتركي وبعض الآخر بالعربي.
- (١١) دفاتر عابدين (وارد تلغرافات): بها صور التلغرافات الواردة للمعية السنية.
- (١٢) دفاتر عابدين (صادر تلغرافات): بها صور التلغرافات المرسلة من المعية.
- (١٣) دفاتر عابدين (وارد تلغرافات) شفرة: بها صور التلغرافات الشفرة الواردة للمعية.

(١٤) دفاتر عابدين: (صادر تليفرافات) شفرة: بها صور التليفرافات الشفرة المرسله من المعية.

(١٥) سجلات الجهادية: تحتوى على الافادات من المعية والخاصة بشؤون الجيش.

(١٦) دفاتر المجلس المخصوص: تحتوى على قرارات المجلس المخصوص.

(١٧) محافظ سايزة: جمعت فيها أشياء مختلفة من الأقاليم.

(١٨) محافظ بحربرا (تركى): تحتوى على وثائق واردة من جهات مختلفة - غير القطر المصرى - للمعية.

(١٩) محافظ السودان: جمع فيها ما أمكن جمعه فيما يتعلق بالسودان من مكاتبات، وذلك منذ شملته الإدارة المصرية فى عهد محمد على، وهى مأخوذة من الدفاتر والسجلات المختلفة.

(٢٠) دفاتر وارد المحافظات: عدة دفاتر لكل محافظة من المحافظات المصرية وتوابعها، سجل فيها الوارد من المكاتبات إلى كل محافظة.

(٢١) دفاتر صادر المحافظات: عدة دفاتر لكل محافظة من المحافظات المصرية وتوابعها، سجل فيها الصادر من المكاتبات من المحافظة وذلك بخط الكتاب المعينين بنفس المحافظة.

(٢٢) محافظ الـ F.O.: تحتوى على مراسلات بالإنجليزية والفرنسية وغيرها من اللغات وبعضها مراسلات أصلية وبعضها غير موجود الأصل - لكن توجد نسخة بالآلة الكاتبة أو منقولة، وعدد كبير منها منقول من أرشيف فيينا.

وأشير إلى أن المؤرخ المشهور - دوان (G. Douin) - الذى جاء لمصر فى عهد الخديوى اسماعيل - قد إستعان بتكليف من الخديوى نفسه -

استعانة كاملة بوثائق عابدين لإخراج كتابه المكون من عدة مجلدات عن فترة حكم الخديوى اسماعيل.

وقد وضعت تحت تصرفه خبرة كثيرين ممن كانوا يعملون فى الأقسام التركية والعربية، والإفريقية فى محفوظات عابدين - خاصة ما يتعلق بتاريخ السودان.

#### ب - دار الوثائق المركزية بالخرطوم:

نظمت دار الوثائق المركزية بالخرطوم أخيراً - خاصة ما يتعلق فيها بفترة حكم المهديّة - بإشراف الأستاذ/ محمد إبراهيم أبو سليم مدير الدار<sup>(١)</sup>.

وأذكر أمثلة لما فى هذه الدار من وثائق - عن فترة حكم المهديّة:

(١) المراسلات المتبادلة بين الخليفة عبد الله التعايشى وعماله على الأقاليم.

(٢) دفاتر الصادر - وتشتمل على خطابات المهدي، ومن بعده الخليفة التعايشى الى مختلف الأقاليم التى خضعت للمهديّة.

(٣) تقارير المخابرات السودانية المصرية.

Sudanese, Intelligence Reports (S.I.R.)

Egyptian Intelligence Reports (E.I.R.)

(٤) الوثائق الخاصة بالفترة التى قضاها غوردون أخيراً فى الخرطوم

The Life of Gordon in Khartoum

(١) نشر الدكتور أبو سليم عدة كتب عن هذه الفترة مستنداً لوثائق دار الوثائق بالخرطوم نذكر منها:

- |                |                                 |
|----------------|---------------------------------|
| (الخرطوم ١٩٦٢) | - مفهوم ولاية العهد فى المهديّة |
| (الخرطوم ١٩٦٨) | - المهديّ                       |
| (بيروت ١٩٧٠)   | - منشورات المهديّة              |
| (الخرطوم ١٩٧٠) | - الأرض فى المهديّة             |
| (الخرطوم ١٩٧٠) | - الحركة الفكرية فى المهديّة    |

- (٥) التقارير عن حصار الخرطوم وسنار وسقوطهما.
- (٦) تقارير المخابرات المصرية المتعلقة بالفترة من ١٨٩٦ إلى ١٨٩٨ (طبعت فيما بعد).
- (٧) أوامر وتعليمات السكرتير الإداري للمديرين.
- (٨) دفاتر وقائع عثمان دقنة.
- (٩) مجموعة تقارير عن حصار الخرطوم وسقوطها (٢٠ أغسطس ١٨٨٧).
- ج - مكتبة الدراسات الشرقية بدرهام بانجلترا:

أما مكتبة للدراسات الشرقية بدرهام بانجلترا فقد أودع فيها السير ونجت (Wingate) ما وقع تحت يديه من وثائق خاصة بمصر والسودان، وهذه الوثائق مفهرسة ومنظمة، وفي صناديق مرقمة، ويمكن طلب الفهارس الخاصة بها من الدار المذكورة - ومن أمثلة الوثائق الموجودة بهذه الدار:

Colonial Wingate Military Reports on The Final Campaign of UM-Debiekrat.

- نصيحة العوام للخاص والعام.

د - دار الوثائق بلندن: (Public Record Office-P.R.O.) :

زاخرة بالعديد من الوثائق الأصلية الهامة، من تقارير وخطابات متبادلة بين الحكومة البريطانية وممثليها في الأقطار التي خضعت لبريطانيا، أو إرتبطت بالسياسة البريطانية بشكل أو آخر فهناك مثلاً تقارير القادة البريطانيين من أمثال كتشنر (Lord Kitchener) المرسله للحكومة البريطانية (وزارة الحربية) عن المعارك التي خاضها بالسودان أو جنوب أفريقيا أو المهجمات الأخرى التي كُلف بالقيام بها

هـ - المكتبة الوطنية في باريس : (Bibliothèque Nationale de Paris-B.N.P.) :

تحتوى المكتبة الوطنية في باريس على العديد من الوثائق الأصلية الخاصة بالمناطق التي كان لفرنسا دور هام بها.

ثانياً: وثائق وزارات المستعمرات السابقة:

كثير من الوثائق المتعلقة بوزارات المستعمرات السابقة موجودة حالياً في وزارات الخارجية في الدول التي كانت تبسط نفوذها على هذه المستعمرات، وعادة يسمح للباحث بالإطلاع على ما فى هذه الأماكن من وثائق طالما قد مضت عليها فترة زمنية بحيث أصبحت لا تمس سلامة الدولة - وذلك بعد إجراءات بسيطة حتى يستوثق المسؤولون من أن الهدف من وراء هذا العمل هو هدف علمى فحسب.

وعادة تسمح الدول بالإطلاع على الوثائق التي مر عليها أكثر من خمسين عاماً باعتبار أنه فى خلال هذه الفترة إنتهت الدواعى الوطنية التي كانت تدعو لحجبها، وقد أخذت بعض الدول فى رفع الحظر عن الوثائق التي مضى عليها ثلاثون عاماً طالما لا تمس أحداثاً جارية تدعو لبقائها فى ظلى النكتمان.

ثالثاً: وثائق فى مكتبات الجامعات والهيئات العلمية الأخرى:

تشتمل مكتبات بعض الجامعات على قسم خاص بالوثائق التي حصلت عليها الجامعات أو الهيئات العلمية من مصادر مختلفة، وبعضها مهداة من شخصيات معينة، وقد سبق أن أشرنا إلى أن القائد البريطانى ونجت (Wingate) حصل على العديد من الوثائق أثناء عمله سواء فى المخابرات المصرية أو كحاكم عام للسودان، وقد أهدها لمدرسة الدراسات الشرقية بدرهام، وقد قامت هذه بدورها بتصنيف هذه الوثائق الهامة ومهرستها

وأذكر على سبيل المثال أيضاً أن المكتبة العامة بجامعة القاهرة بها قسم خاص بالوثائق، كذلك بعض الجامعات الأخرى بها أقسام خاصة بالوثائق، والميكروفيلم. ومكتبة جامعة عين شمس، ومكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة تحتوى كل منهما على العديد من الوثائق الهامة التي تسمح للباحثين بالإطلاع عليها، وتوفر لهم الأجهزة التي تيسر عملية قراءة الوثيقة والإطلاع عليها.

كما أن الهيئات العلمية كالجمعية التاريخية المصرية، والجمعية الجغرافية والجمعية الأفريقية المصرية وغيرها من الهيئات العلمية تحتفظ بالعديد من الوثائق الهامة التي حصلت عليها من مصادر مختلفة.

وعلى الباحث أن يطرق أبواب كل هذه الهيئات والجامعات بحثاً عن المصادر الأصلية لموضوع بحثه.

كما أننا نشير إلى أن التقدم العلمى أتاح الفرصة لتبادل الوثائق المتعلقة بموضوع معين عن طريق (شبكات الإنترنت) وغيرها من الوسائل الحديثة.

رابعاً: وثائق في أماكن أخرى - أو طرف أسر معينة:

قد توجد بعض الوثائق في المساجد أو في الكنائس الأثرية، أو الأديرة مثل (دير سانت كاترين)، وقد تكون هناك وثائق طرف أفراد ارتبطت أسرهم بالأحداث موضوع الدراسة كأسرة الأمير عبدالكريم الخطابي بطل الريف أو أسرة الأمير عبد القادر الجزائري بطل الجزائر.

وبعض هذه الوثائق قد يكن مراسلات خاصة أو يكون في صورة مذكرات أو يوميات، وبعضها قد يكون مدوناً على جلود حيوانات. أو رقائق أو على هيئة كراسات.

وقد يستطيع الباحث أن يتصل بشخص أو أكثر شارك في الأحداث موضوع البحث للإستفسار عن أمر غامض أو غير ذلك.

على أن الباحث يجب أن يكون دائماً على حذر فلا يقبل رأياً على أنه حقيقة لاشك فيها - بل عليه أن يقلب الأمر من جميع وجوهه بهدف الوصول للحقيقة المطلقة - علماً بأن الآراء الشخصية تعبر من وجهة نظر خاصة، كما أن الرأي الخاص والملاحظة الشخصية قد يشوبها بعض القصور، فلا بد لمثل هذ الآراء أن تدعم بوثائق أخرى رسمية تؤكداه أو تنفيها.

#### خامساً: الوثائق المنشورة:

تكتسب الوثائق الأصلية التي لم تُنشر بعد - مكانة خاصة على أساس أنها مادة أولية غالباً لم تستخدم من قبل لتوضيح الحقيقة حول الموضوع مجال البحث - ومع ذلك فإن الوثائق المنشورة لها أهميتها خاصة إذا كانت نشرت لكن لم تستغل إستغلالاً كاملاً أو سليماً لمناقشة القضايا موضوع البحث.

والوثائق المنشورة قد تكون منشورة في كتب خاصة أو ملاحق لبحث معين أو غير ذلك.

وأشير إلى أن بعض الدول المتقدمة قامت في الفترة الأخيرة بنشر مجموعات من الوثائق المتصلة بتاريخها والتي مرت عليها فترة زمنية بحيث لم يعد هناك ما يدعو لحجبها.

ففي ألمانيا قامت (جمعية دراسة التاريخ الألماني) التي بدأت نشاطها منذ عام ١٨١٩ بنشر سلسلة من الوثائق تتعلق بالتاريخ الألماني، وفي فرنسا تكونت منذ عام ١٨٣٤ (جمعية دراسة تاريخ فرنسا) وقد نشرت عدة مجلدات عن مصادر ووثائق التاريخ الفرنسي. وفي عام ١٨٣٦ شرعت بلجيكا في نشر العديد من الوثائق التي كانت بدار محفوظاتها، كذلك أسبانيا منذ عام ١٨٤٢، والنمسا منذ عام ١٨٤١.

ومنذ عام ١٨٥٧ أخذت (مصلحة المطبوعات الرسمية البريطانية) تنشر ما عرف باسم (قوائم الأوراق الرسمية)، كما نشرت سلسلة كبيرة من الوثائق تحت اسم (تواريخ ومذكرات تتعلق ببريطانيا العظمى وأيرلنده) وذلك فى عدة مجلدات، كما تشكلت فى بريطانيا فى عام ١٨٦٩ لجنة أطلق عليها اسم (لجنة المحفوظات التاريخية) لفحص وفهرسة ونشر مجاميع من الوثائق الهامة التى كانت فى حيازة الهيئات البلدية وغيرها، كما أن بريطانيا دأبت على نشر عدد من القرارات البرلمانية التى تتعلق بالأحداث التاريخية الهامة فى العصور المختلفة، وقد اشتهرت هذه المجموعة باسم (The Blue Books) إشارة إلى أنها كانت كلها تصدر فى غلاف أزرق، بينما دأبت فرنسا على نشر محتويات التقارير الرسمية الخاصة بتاريخها فى مجموعة كانت تصدر كلها فى غلاف أصفر فعرفت باسم (The Yellow Books).

وفى بعض البلاد - وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية - إهتمت الجامعات كجامعة هارفارد، وجامعة كولومبيا، وجامعة متشجان وغيرها بنشر العديد من الوثائق المتعلقة بتاريخ أمريكا.

وهناك قواعد يجب أن يلتزم بها الناشر للوثائق - كأن يذكر مصدر الوثائق المنشورة، وأرقامها فى هذا المصدر، وغير ذلك من المعلومات التى توضح مكان الوثيقة الأصلية وتيسر رجوع الباحث عنها فى مصدرها الأسمى - إذا شاء ذلك.

والوثيقة يجب أن تُنشر كما هى دون تعديل أو تحريف أو تغيير، وحتى الأخطاء اللغوية أو المطبعية الموجودة فى الأصل - يجب أن تبقى كما هى، ويمكن الإشارة فى الهامش إلى اللفظ الصحيح، ويفضل أن يكون هناك فهرس أو ثبت بالوثائق المنشورة، وإذا كانت الوثائق تتعلق بموضوع واحد -

يجب أن يراعى الناشر التسلسل التاريخي ، وإذا كان الناشر قد إختار مجموعة معينة من الوثائق من بين عدد كبير منها - يجب أن يوضح الأساس الذى إختار على أساسه ما نشره دون غيره من الوثائق الأخرى المرتبطة بتفسر الموضوع ، ويحسن أن يعطى الناشر فكرة سريعة عن موضوع الوثيقة التى ينشرها .

#### سادسا: المخطوطات :

لانتقل المخطوطات أهمية عن المصادر الأصلية الأخرى التى نستقى منها معلوماتنا التاريخية - فقبل أن تنشر للطباعة دأب كثيرون من المؤرخين المعاصرين للأحداث أو غيرهم من العلماء على تسجيل ملاحظاتهم ومشاهداتهم وآرائهم على هيئة كتب يكتبها الشخص بنفسه أو يملئها على غيره .

وقد وجد بعض النساخ الذين كانوا يعملون فى هذا المجال سواء بتكليف من حاكم معين أو من غيره، وكانت بعض هذه النسخ تباع بأثمان باهظة حيث بلغ ثمن بعضها ما يوازى وزنها ذهباً .

وقد يقوم الناسخ بكتابة نسخة أو أكثر من الأصل ، وقد يضيع الأصل وتبقى نسخة أو أكثر منقولة من الأصل المفقود أو من نسخة أخرى نقلت عن هذا الأصل .

وبعض المخطوطات تكتسب أهمية بالغة كمصادر للأحداث ، خاصة إذا كان الكاتب ممن عاصر الأحداث التى يتناولها أو ساهم فيها - لكن يحتاج الباحث قبل أن يستند على ما فى المخطوط من معلومات - أن يتأكد من سلامة المخطوط وأنه لم يتعرض لأى تغيير أو تعديل - كما سنوضح بتفصيل فيما بعد .

وأشير إلى أن المكتبات الهامة في مراكز العلم التي كانت منتشرة في وقت من الأوقات في غرب أفريقيا حين كانت بها ممالك وسلطنات إسلامية ناهضة قبل أن تتعرض هذه البلاد للغزو الأوربي - تحتفظ بعدد كبير من المخطوطات العربية الهامة.

وأذكر على سبيل المثال من هذه المكتبات (مكتبة ايبادن)، والمعروف أن عدداً كبيراً من المخطوطات العربية والمتعلقة بالتاريخ الإسلامى في غرب أفريقيا قد نقلت في ظروف معينة إلى مكتبات الدول الأوروبية الأخرى وفي مقدمتها مكتبة الأسكوريال بأسبانيا.

فالباحث في التاريخ الإسلامى في غرب أفريقيا يستطيع أن يجد من المخطوطات والمصادر الأخرى ما يقدم له مادة أولية هامة تخدم بحثه<sup>(١)</sup>.

وأشير إلى أن المستشرقين إهتموا بنشر بعض هذه المخطوطات العربية إدراكاً منهم لأهميتها - أذكر من هؤلاء المستشرقين بالمر (Palmer) الذى نشر مجموعة من المخطوطات العربية بعنوان (أخبار كانو) (-The Kano Cron- icle)، وقد ألحقها بكتابه.

Plamer, H.R.: Sudanese Memoirs (Lagos, 1928).

كذلك نذكر منهم كندال (Kensdale) الذى تجول في العديد من مراكز العلم الهامة في تنبكتو، وجنى، وجاغ، وكانو، وكتسينا، بغرب أفريقيا ونشر بياناً وافياً عن بعض المخطوطات العربية المحفوظة في مكتبة جامعة ايبدان بنيجريا<sup>(٢)</sup>.

---

(١) للمزيد من التفاصيل يرجع إلى المحاضرة التى ألقاها الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن زكى بدار الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فى ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ ميلادية. وقد نشرت بعد ذلك، وعنوانها: المراجع العربية للتاريخ الإسلامى فى غرب أفريقيا.

(٢) Kensdale: A Catalogue of the Arabic Manuscripts reserved in the University Library Ibadan (Nigeria 1955).

كذلك المستشرق هوداس (Houdas) الذى نشر فى عام ١٩٠٠ كتاب تاريخ السودان كما هو باللغة العربية، كما نشرت له ترجمة فرنسية<sup>(١)</sup>.

كذلك وتنج (Witting) الذى عمل لفترة محاضراً بمدرسة العلوم العربية بكانو بنيجيريا ونشر فى ١٩٥٧ كتاب إنفاق المسور فى تاريخ بلاد التكرور<sup>(٢)</sup>.

ولا يتسع المجال هنا للإشارة لباقي المستشرقين الذى إهتموا بنشر بعض المخطوطات الهامة التى تزخر بها المكتبات التى وجدت فى مراكز العلم والحضارة بغرب أفريقيا بصفة خاصة - لكن تكفى هذه الإشارات للدلالة على ما يمكن أن يجده الباحث المهتم بتاريخ الإسلام والحضارة الإسلامية فى أفريقيا فى هذه المكتبات من كنوز علمية.

وأشير إلى أنه صدر فى عام ١٩٦٥ ثبت عام للمخطوطات العربية الموجودة فى مكتبتى متحف جوس، ولوجارد فى مدينة كادونا بنيجيريا - أشرف على إصداره إثنان من الباحثين<sup>(٣)</sup>.

كما أن جامعة إيدان بنيجيريا قامت فى الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ بعمل ثبت بالمخطوطات العربية التى فى حوزتها<sup>(٤)</sup> ومعظم المخطوطات التى يحتويها هذا الثبت الهام تتعلق بالأحوال التى سادت شمال نيجيريا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين خاصة ما يتعلق بحركة الإصلاح الدينى التى تزعمها الشيخ عثمان دان فوديو، وشقيقه عبد الله بن محمد، وابنه محمد بلو وغيرهم من رجال الإصلاح المسلمين.

(١) السعدى، عبد الرحمن بن عبد الله (١٥٩٦ - ١٦٥٥): تاريخ السودان.

(٢) محمد بلوين عثمان: إنفاق المسور فى تاريخ بلاد التكرور.

(٣) Aida S. Arif and Ahmad M. Abu Hakim: Descriptive Catalogue of Arabic manuscripts in Nigeria (London 1965).

Kensdale, W.: Op. Cit. (٤)

## كيف يستفيد المؤرخ من الوثيقة التاريخية

لما كانت الحقيقة في ذاتها هي الهدف الذي يرمى إليه الباحث - لذلك كان لا بد من التأكد من أن الأصول أو الوثائق التي يبنى عليها الباحث إستنتاجه صحيحة وأنه لم يطرأ عليها تعديل أو تحريف.

وقد ظهر أن كثيراً من الأصول التي أستخدمت في الماضي دون تمحيص غير سليمة، وبالطبع كل ما بنى عليها من إستنتاجات وأراء لاقيمة له، ومن ثم ذهب كل جهد بنى على هذا الأصل هباءً.

ويختلف الأمر حسب نوع الأصل - هل هو وثيقة رسمية، وما مصدرها، أم هو مخطوط يرتبط بموضوع البحث.

والوثائق الصادرة من جهات رسمية قد يكون أمرها سهلاً، فالباحث يمكن بجهد يسير الإطمئنان لسلامتها، ومن ثم يتركز جهده كله في تحليل النص وتفسيره وإستخراج الحقائق التي يمكن أن يستدل عليها من النص ذاته دون تحميله أكثر مما يحتمل.

لكن يختلف الأمر إذا كان الباحث مثلاً يستند إلى مخطوط، ويحاول أن يصل إلى أراء مبنية على ما جاء فيه من معلومات.

وسنحاول هنا أن نجمل المراحل التي يمر بها النص حتى نتأكد من أصالته، ويمكن أن نطمئن إلى استخدامه والإستناد عليه، وإبستخلاص الحقائق منه.

وقد اتفق المؤرخون على أن النص يجب أن يتعرض - قبل أن يعتمد كمصدر للمعلومات إلى فحص أو ما يمكن أن نطلق عليها إختبار- Exam- ination، ويصنف المؤرخون الألمان بالذات عملية الفحص أو النقد إلى نوعين:

## نقد أو فحص ظاهري (External Criticism) :

ويقصد به التأكد من شخصية كاتب النص، ومن صحة نسب النص إليه وذلك بطرق مختلفة، كإختبار نوع الحبر المستخدم، والقلم الذي كتب به النص، ودراسة اللغة والأسلوب والمصطلحات، والصيغ الخاصة التي كتب فيها النص.

هذا بالإضافة إلى العادات الجارية في ديوان من الدواوين في زمان من الأزمنة، أو الخصائص المشتركة بين كل الوثائق التي من نوع معين، والتي ثبت يقيناً أنها صحيحة، فالباحث عليه أن يعقد مقارنة بين عدد كبير من الوثائق المتشابهة قبل أن يصدر حكماً جازماً على الحالة التي أمامه.

وتتطلب عملية النقد هذه جمع أكبر قدر من المعلومات عن كاتب النص، وهذا يخدم في الحكم على مدى تحريه الحقيقة، ومدى علاقته بالأحداث التي كتب عنها، وهل شاهدها بنفسه أو اشترك فيها أم أنه يكتب عن أشياء سمع عنها فقط، وهل مضى زمن طويل بين وقوع الحدث نفسه وبين تدوينه - فقد يكون النص صحيحاً غير مزيف، وقد يكون كاتبه من الأشخاص الذين عرف عنهم تحرى الصدق فيما يكتبون - لكن لبعد الزمن بين وقوع الحادث وبين تدوينه يلتبس عليه الأمر فيهمل ذكر تفاصيل هامة أو يخطيء عن غير قصد ذكر أحداث معينة - فمعرفة كاتب النص، وتاريخ كاتبه وعلاقته بالأحداث - كل هذه تهم وتخدم في الإطمئنان على دقة ما جاء بالنص.

ويتضح هذا بوضوح في المخطوطات بالذات أكثر من غيرها - فقد تتعرض أكثر من غيرها من الأصول التاريخية لعمليات التفسير والتزييف.

والمخطوط - كما ذكرنا سابقاً - قد يكون بخط المؤلف أو قد يكون مملى منه، وقد يكون المؤلف قد راجع الإملاء بعد كتابة النص، وفي هذه الحالة يعتبر المخطوط في مرتبة النسخة التي بخط المؤلف نفسه.

ويعطى الدكتور/ أسد رستم أمثلة لبعض النصوص والوثائق - التي احتوت أوراقاً هامة وخطيرة، نسب صدورها من أشخاص لهم مكانتهم - لكن ثبت بعد ذلك أنها مزورة، ومدسوسة على أصحابها<sup>(١)</sup>.

ولم تسلم كثير من المخطوطات من التزوير - فالنساخ كانوا في بعض الأحيان يضيفون في هوامش المخطوط الذي تحت أيديهم أو في نهايات الفصول والأبواب أخباراً أو آراء جديدة تتعلق بما جاء بالمخطوط، وتمر الأيام وتضيع النسخة الأصلية، للمخطوط، وينسخ المخطوط مرة أخرى من النسخة المنقولة بإضافاتها، وتدخل الزيادة في الأصل وتختلط الإضافة بالمتن، ويختلط الأمر على المتأخرين فينسيون كل ما في النسخة الخطية المتأخرة بما فيها من إضافات إلى المؤلف الأصلي - وهذا نوع من التزييف - فنحن نسب للمؤلف ما هو في الحقيقة ليس من آرائه وأفكاره لكن من عمل الناسخ.

والإضافات من هذا القبيل على نوعين:

#### أ - الحشو:

والبعض يطلق عليه لفظ (الدرس)، ويقصد به إدخال كلمات أو جمل (إضافات) في النص لم تكن فيه من قبل.

#### ب - الإكمال:

يقصد به إضافة أحداث أخرى للنص الأصلي، وفي بعض الأحيان يمكن ييسر فصل الوثيقة الأصلية عن الإضافات، كأننا نستعمل مقصاً، وفي أحيان أخرى يختلط الأمر فيصعب تمييز الأصل عن الإضافات الدخيلة، وبالطبع تكون مهمة الباحث هي محاولة إستعادة الأصل أو على الأقل عزل الجزء السقيم المشكوك فيه.

(١) أسد رستم: مصطلح التاريخ (بيروت ١٩٣٩).

ويُعطي الدكتور أسد رستم أمثلة لبعض الكتب التي نشرت اعتماداً على نسخ خطية دست فيها أخبار كثيرة ثبت فيما بعد أن تاريخ حدوث بعضها لاحق لتاريخ وفاة المؤلف نفسه.

وفيما يتعلق بالمخطوطات التاريخية:

نقسمها إلى أربع حالات:

١ - مخطوط بخط المؤلف نفسه:

ويطلق على الأصول من هذا النوع تعبير (أصول من الدرجة الأولى) - وهذه الأصول متى اطمان الباحث بكافة الطرق إلى أنها بخط المؤلف نفسه ولم تتعرض لأي تغيير بإضافة أو الحذف - يمكن أن يعتمد عليها وهو مطمئن.

٢ - في حالة فقد الأصل - ووجود نسخة وحيدة منقولة منه:

يحاول الباحث في هذه الحالة دراسة هذه النسخة للحكم على مدى مطابقتها للنسخة الأصلية - من وجهة نظرنا - بعد تحليلها ودراستها دراسة كاملة من جميع النواحي.

٣ - في حالة ضياع الأصل - والعشور على عدة نسخ منه فيها بعض الاختلافات:

يلتزم الباحث في هذه الحالة بدراسة مقارنة للنسخ المختلفة في محاولة لتحديد النص الأصلي أو أقرب ما يكون إليه.

وهناك منهج محدد لتصنيف النسخ الفرعية، ومقابلتها ببعضها، ويلاحظ أن تشابه عدد من النسخ لايعني بحال ما أنها هي الأقرب إلى الأصل فقد تكون كلها مأخوذة من نسخة واحدة بعيدة عن الأصل الضائع.

#### ٤ - العثور على أصل المؤرخ مجهول:

على الباحث في هذه الحالة أن يبذل جهده للتعرف على شخصية كاتب النص، ويتأكد من ميوله ونزعاته، ودرجة علمه واتصاله بالأحداث التي يروى أخبارها ولا بد من الوقوف على الزمان والمكان الذي كتبت فيه هذه الأخبار.

ويقول د. أسد رستم «إن الأصول هي في غالب الأحيان صلتنا الوحيدة بحوادث الماضي، فإن وصلنا عن طريقها إل الخبر على حقيقته - توصلنا الى الحقيقة التي ننشدها - وإن أرجفت فخاضت في الأخبار المخطئة أو الكاذبة - أوقعتنا في مهاوى الضلال والتضليل، ومهمة الباحث في البحث عن حقيقة النص وصاحبه هي أصعب بدرجات من مهمة القضاة والمحامين - إذ أن هؤلاء يتحدثون إلى من ينقل الخبر ويمتحنونه بالإستطاق، فهو مخبر حتى مائل أمامهم - أما مخبر المؤرخ فإنه ميت خلا مكانه، وطويت صفحته»<sup>(١)</sup>.

يعطينا بول ماسي نماذج للتحريفات التي طرأت على الأصول عند نقل نسخ منها فيذكر منها أغلاطاً في النقل - حين يخيل للناسخ أن هناك أغلاطاً في الأصل فيصححها لأنه لم يفهمها، وهناك أخطاء عرضية حين يخطيء الناسخ في قراءة النص أو يسيء السمع وهو يكتب عن إملاء، أو حين يرتكب - عن غير قصد - سقطات خطية أو يحذف بعض السطور<sup>(٢)</sup>.

كما يعطى الدكتور/ عبد الرحمن بدوي أمثلة لما أضافه النساخ لكتاب (الرسالة) للشافعي - فقد حدث تحريف أو خطأ فاستبدلوا بعض العبارات بما

(١) أسد رستم؛ مرجع سابق ذكره ص ٢٦٧.

(٢) ماسي، بول؛ نقد النص (ترجمة عبد الرحمن بدوي - ضمن مجموعة النقد التاريخية) سنة ١٩٦٣، ص ٥٦٧.

يدو غريباً على لغة الشافعي وأسلوبه، فالمعروف أنه كان دائماً يستخدم تعابير في غاية الرصانة والجزالة، ومتانة الثبت، مما يدل على قدرته على الكتابة بلغة عربية أصيلة.

وهكذا تصبح مهمة الباحث أن يستخرج العبارات الصحيحة التي أملاها الشافعي على تلميذه (الربيع) ويستبعد الغريب<sup>(١)</sup>.

وإذا كان هذا فيما يتعلق بالأصول المخطوطة - فإن نفس الشيء ينطبق على الأصول المنشورة.

وقد أورد الاستاذ فلنج أحداثاً هامة تتعلق بالثورة الفرنسية وغيرها - تناقلتها عدة مراجع هامة إستناداً على مصدر معين - لكن ثبت عدم صحتها لأن المرجع الأول لم يتحر الدقة فيما أخذه من المصدر الأساسي، وأما المراجع الأخرى فقد نقلت منه دون تحقيق<sup>(٢)</sup>.

وهكذا يتضح لنا أهمية الثبت من نصوص الأصول التاريخية والتدقيق في تحليلها قبل الإعتماد عليها.

وبالطبع ليس هناك معيار مطلق للحسن أو السيء - لكن كثيرين من الباحثين نشعر لأول وهلة أنهم لم يبذلوا الجهد المطلوب للتحقق من صحة ودقة النصوص التي يستخدمونها - لكن مع ذلك فإن الإفراط في الشك والإتهام تكاد تكون له نفس النتائج الضارة للإفراط في الثقة.

**النقد الباطني (الداخلي) (Internal Criticism) :**

يعتبر النقد الخارجي مجرد عملية تحضيرية - فهو مجرد مرحلة أولية تمهد للمرحل التالية في الاستفادة من الوثيقة وإستنطاقها للوصول إلى الحقائق والمعلومات التي تحتويها.

(١) عبد الرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي (١٩٦٨) ص ١٩٨ - ١٩٩.

(٢) Fling, F.M.: The Writing of History, An Introduction to Historical Method (٢) (1926), pp. 90-100.

وكثيرون من الباحثين يحملون النصوص فوق ما تحتل من معاني بينما البعض لا يجذب إنتباهه فى الوثيقة إلا بعض الجمل أو الكلمات التى تتجاوب مع تصوراته هو، ولذا ينصح الباحث بأن يهتم ويدقق فى تحليل النص ومحتوياته .

والنقد الباطنى ينقسم إلى نوعين:

#### ١ - النقد الباطنى الإيجابى:

ويقصد به تحليل النص وتفسيره، ومحاولة معرفة مدلوله.

وينصح ماسى، بول - الباحث عند دراسته للنص أن يقسمه الى فقرات، ويلتزم بوضع علامات الترقيم وما إلى ذلك مما يسر فهم محتواه، والنص فى صيغته النهائية يجب أن يكون بشكل يتم فيه الفصل بين الكلمات والفقرات بما يسهل قراءة النص وفهمه وتفسيره<sup>(١)</sup>.

وعادة يبدأ الباحث بتحديد المعنى الحرفى لألفاظ النص وجمله، وهذه عملية لغوية بحتة، ثم بعد ذلك ينتقل الباحث لمحاولة إدراك المقصود من النص - ويجب أن نراعى عدة حقائق مثل:

- إن اللفظ قد يكون له فى زمن كتابة النص معنى ومدلول غير المعنى المستخدم اليوم؛ فالباحث عليه أن يلم ببلغة الزمن الذى كتب فيه النص.

- تختلف بعض المفردات والألفاظ اللغوية من إقليم لآخر، ولذا يجب أن يكون الباحث ملماً بمدلول الألفاظ فى المنطقة أو الإقليم المتصل بالنص، وفى العصر الذى كتب فيه النص، ويمكن أن يستعين الباحث فى ذلك بالمعاجم اللغوية.

- على الباحث أن يكون على علم بالأخطاء الشائعة الخاصة بكتابة لغة من

(١) ماسى، بول: مرجع سابق، ص / ٢٧٨.

اللغات فى عصر من العصور أو بكتابة كاتب معين، والمؤرخ ملزم - عند الإستشهاد بنص ما أن يقيه كما هو بألفاظه أو أخطائه - إن وجدت - فلا يجب حتى مجرد إبدال لفظ عامى بما يقابله باللغة الفصحى، فالمؤرخ مطالب باستخدام النص وعرضه كما هو لا كما يجب أن يكون. -  
كثيرون من الباحثين يحاولون أن يصلوا من تحليلهم للنصوص لتأكيد فكرة سابقة كونها مقدماً ويحاولون أن يوجهوا النص لخدمة هذه الفكرة.

- يجب فى النهاية أن نصل إلى تفسير النص كوحدة، فالمفروض أن يصل الباحث للمعنى الذى يقصده الكاتب.  
- فى حالة المخطوط - يحتاج الباحث أن يكون على معرفة تامة بأسلوب الكاتب ولغته واتجاهاته فى الكتابة، وذلك عن طريق مقارنة أكثر من إنتاج لهذا الكاتب، وهذا يسهم فى تأكيد صحة نسب النص لهذا الكاتب من عدمه.

## ٢ - النقد الباطنى السلبى:

عرفنا كيف يتعامل الباحث مع النص فيحلله ويفسره ليصل للمعنى الذى يقصده الكاتب.

لكن هناك تساؤل - هل نأخذ المعلومات الواردة فى الأصل التاريخى - سواء أكان هذا الأصل معاهدة أو إتفاقاً أو مخطوطاً أو غير ذلك من الأصول - على أنها تعبر تماماً عن كل الوقائع والآراء بدقة وصدق وأمانة.

لقد ثبت أن الكثير من النصوص لا تعبر عن الحقيقة، فالكاتب قد يتعرض لظروف معينة أو مواقف خاصة تجعله يحيد عن ذكر الحقيقة كاملة، فحتى المعاهدات قد يكون المعلن من بنودها قصد به إخفاء بنود سرية لم

يُعلن عنها - بل ثبت تلاعب في الألفاظ من أحد الأطراف بهدف تضليل الطرف الآخر.

والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها على سبيل المثال معاهدة أوتشيانلي (Ucciali)، التي أبرمت في ٢ مايو سنة ١٨٨٩م، بين منليك إمبراطور الحبشة والإيطاليين، فقد كتبت هذه المعاهدة من نصين أحدهما إيطالي، والآخر حبشي، وجاء مدلول المادة ١٧ في النص الإيطالي مختلفاً تماماً عن النص الحبشي، فقد جاء في النص الحبشي ما يعني أن للإمبراطور الحبشي الحق في أن يستعين بالحكومة الإيطالية في مفاوضاته مع الحكومات الأخرى، بينما يفهم من النص الإيطالي بأنه يلزم أن يستعين الإمبراطور الحبشي بالحكومة الإيطالية في علاقاته مع الحكومات الأخرى - وكان معنى ذلك في زعم إيطاليا أن ملك الحبشة قد وافق على تكليف الحكومة الإيطالية بإدارة جميع شؤون الحبشة الخارجية مع الدول والحكومات الأخرى.

واتضح نيات الحكومة الإيطالية حين أبلغت الدول العظمى بأن ملك الحبشة قد وافق على أن تقوم الحكومة الإيطالية بإدارة جميع شؤون الحبشة الخارجية، وأن إيطاليا تقوم بتبليغ الدول بهذا الأمر بناءً على ما تقضى به المادة ٣٤ من مواد مؤتمر برلين الموقعة في ٢٦ فبراير ١٨٨٥ والتي تقضى بأنه في حالة ضم أي دولة لأرض جديدة أو فرض حمايتها على أي جزء من القارة - أن تخطر الدول الأخرى بذلك. وأدى الاختلاف في تفسير وفهم كل من الدولتين (إيطاليا، والحبشة) لمضمون هذه المادة إلى حرب بين الدولتين لم تحسمها إلا موقعة عدوة الهامة في مارس ١٨٩٦ التي انتصر فيها الجيش الحبشي، وأدى الأمر لإبرام معاهدة صلح جديدة في أديس أبابا في ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦ أنهت حالة الحرب بين الدولتين ونصت على إلغاء معاهدة أوتشيانلي.

ونفس الشيء ينطبق على قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ الذى وافقت عليه الدول العربية، وإسرائيل لإنهاء النزاع بينهما بعد حرب ١٩٦٧ والذى نص على أنه ليس من حق أية دولة أن تستولى على أراضى دولة أخرى بالقوة، وهذا النص فى تقدير العرب يلزم إسرائيل أن تنسحب من كل الأراضى التى استولت عليها فى الحرب - لكن إسرائيل تعللت بأن القرار لا يقضى بأن تنسحب من كل الأراضى التى استولت عليها بل على بعضها بحيث تحتفظ بما هو لازم لسلامة إسرائيل.

وهكذا تتضح لنا حقيقة هامة وهى أن النصوص التاريخية - حتى إذا صحت نسبة الأصل لكاتبه، ومهما كانت مكانة الكاتب وسميته - فإنه لا يمكن التسليم بأن كل ما جاء فى النص يعبر بدقة من اتجاهات صاحبه - ووصل الأمر بالبعض الى القول أن (شك المؤرخ رائد حكيمته)، وأن الأصل فى التاريخ هو الإتهام لإبراء الذمة، حتى تثبت هذه البراءة بما لا يدع مجالاً للشك.

وكما ذكر أنجلو وسنيوبوس «إن نقطة الإبتداء للباحث هى الشك المنهجي فى النص، فكل ما لم يثبت صحته ينبغى أن يظل موضوعاً للشك الى أن تتأكد سلامته»<sup>(١)</sup>.

وبالطبع فإن الباحث إذا وجد تعارضاً فى المعلومات الواردة فى الأصول التاريخية عن موضوع معين - فذلك يدعو للإعتقاد بإمكان حدوث خطأ ما - ومن ثم تصبح عملية (النقد الباطنى السلبى) عملية ضرورية لتصفية الحقائق وغربلتها وإستبعاد الزائف منها.

كذلك فإن كاتب الأصل التاريخى أو الراوى للحدث - قد يضطر لعدم ذكر الحقيقة تحت ظروف معينة منها مثلاً:

(١) أنجلو وسنيوبوس: المدخل إلى الدراسات التاريخية.

(ترجمة عبدالرحمن بدوى - نشرت ضمن مجموعة بعنوان النقد التاريخى - القاهرة ١٩٦٣).

ص ١٢٢.

- أن تكون هناك أسباب سياسية أو حربية أو قومية - تدعو إلى عدم ذكر الحقيقة، فالكاتب عضو في عدة جماعات - الأسرة والإقليم، والوطن والفرقة الدينية، والحزب السياسي، والطبقة الإجتماعية، وبالطبع فإن لكل جماعة منها مصلحة يتشيع لها أعضاؤها وتفرض عليهم إتجاهها معيناً.

وقد تكون للكاتب مصلحة معينة تستلزم أن يتعمد عدم ذكر الحقيقة.

- وقد تكون هناك عوامل نفسية وراء عدم ذكر الحقيقة.

- وقد يكون أسوب الكاتب نفسه، وإستخدامه تراكيب معينة من دواعي اللبس أو عدم تحديد المعنى المقصود.

- وهناك عوامل شخصية تتعلق بقوة الملاحظة، وسلامة الحواس، ودقة المشاهدة وغير ذلك من العوامل التي تؤثر على دقة الأحداث التي يذكرها الكاتب.

لكل هذه الأسباب ولغيرها من العوامل الأخرى التي قد تؤثر على كتابات الكاتب - فإنه يجب ألا نعتبر مايكتبه الكاتب - حتى لو كان مشهوداً له بالصدق وذكر الحقيقة أمراً غير قابل للمناقشة.

فالتطيرى مثلاً الذى إشتهر بالدقة والصدق والأمانة، لايمكن أن نأخذ جميع أقواله قضايا مسلماً بها، فيجوز أن يكون صادقاً ودقيقاً فى كثير ممايقول - لكنه على عكس ذلك فى بعض أقواله الأخرى - وكذلك ابن خلدون مثلاً لم يراع فى كتابه «العبر وديوان المبتدأ والخبر» - الدقة التى دعا هو نفسه إليها، بل وقع فى بعض الأخطاء التى دعا هو إلى تجنبها<sup>(١)</sup>.

وبالمثل الجبرتى الذى تعتبر كتاباته عن فترة الحملة الفرنسية على مصر وفترة حكم محمد على - التى عاصرها مرجعاً أصلياً هاماً - لايمكن أخذ كل كتاباته على علانها دون مناقشة.

(١) أسد رستم: مرجع سابق، ص/ ٦٧.

ويحذر أنجلو وسينو بوس من أخذ مجموع مؤلفات كاتب معين كل قبلها بجملتها أو نرفضها كلها، ويقول إن ما يلجأ إليه بعض الباحثين من تقسيم المؤلفين إلى فئات فئة تؤخذ كتاباتها على علاقتها دون تمحيص، وفئة أخرى نشكك في كل ما تكتبه - كما يحدث في المحاكم حيث يقسم الشهود إلى شهود عدول، وشهود زور - أمر غير سليم<sup>(١)</sup>.

ويعطى د. عبد الرحمن بدوي أمثلة عديدة من الأحاديث النبوية - فيذكر أن أبا هريرة - علي الرغم مما عرف عنه من الدقة في رواية الحديث فكثير من الأحاديث التي نسبت إليه مشكوك في صحتها، وأنه كثيراً ما كان هو تكأة لكل من يحاول أن يزيّف حديثاً - ويقول. إذا كان هذا يحدث في الأحاديث التي يعرف رواتها فإن الأمر يكون أكثر صعوبة بالنسبة إلى الرواة الذين نقل عنهم المؤرخون<sup>(٢)</sup>.

ولعل التساؤلات التي تفرض نفسها على الباحث نتيجة تحليله النصوص التي تحت يديه هي:

- ١ - ما الوضع لو أن حادثاً تاريخياً لم يتعرض له إلا مصدر واحد، أو كاتب واحد؟
- ٢ - ما الوضع في حالة تعارض الأصول والمصادر، وتناقض الروايات بشأن حادث تاريخي معين؟
- ٣ - ما الوضع في حالة ما إذا أجمعت أصول متعددة على رأى معين، ووجد مصدر يقول برأى مخالف؟
- ٤ - ما الوضع في حالة تعارض ما ذكرته الأصول التاريخية مع حقائق تاريخية معروفة؟

(١) أنجلو وسينو بوس. مرجع سابق، ص ١٢٣ / ١٢٤

(٢) عبد الرحمن بدوي: مرجع سابق ص ١٢٦

وقد تعرض لهذه التساؤلات أنجلو، وسينووس<sup>(١)</sup>، كما تعرض لها Fling<sup>(٢)</sup>.

وخلاصة ما ذهبوا اليه هو:

١ - يجب ألا يعتمد المؤرخ على الروايات التي ينفرد بها راوٍ واحد، وفي هذا الصدد يذكر د. أسد رستم<sup>(٣)</sup> إنه إذا كانت العلوم الطبيعية التي تستند على المشاهدة، والإستدلال، والقياس والتحقيق، والمقابلة، والتجربة تبتعد كل الإبتعاد عن الإطلاق في النتيجة من مشاهدة واحدة - فالتاريخ أولى بذلك منها لأنه بعيد عن المشاهدة، ولا يمكن الإستدلال عليه بالقياس أو التجربة<sup>(٣)</sup>.

٢ - في حالة تعارض المصادر - ليس من عمل المؤرخ أن يوفق بين الأخبار المتعارضة بإتخاذ موقف وسط بينها - فقد يكون إحداها صحيحاً، والأخر خطأ، فعمل الباحث هو السعي للوصول للرأى الصحيح الذى لا يقبل الشك، وإذا لم يستطع ذلك فليس هناك ما يضطره لإصدار حكمه (فالعالم من يعلم أنه لا يعلم)، ولا جناح على الباحث إذا ذكر أنه لم يستطع فى حدود المادة المتاحة له ترجيح رأى على آخر.

٣ - من الجائز أن الرأى الذى لم يُجمع عليه عدد من الآراء التى ذكرتها مراجع متعددة - هو الصواب، فلاعبرة بالعدد فى بعض المسائل التاريخية، ومن المحتمل أن الرأى المكرر راجع للنقل من مرجع واحد لم يتحر الدقة.

٤ - والباحث ليس ملزماً بالأخذ بأراء أجمعت المصادر عليها - إذا كانت

(١) أنجلو وسينووس: مرجع سابق ص ١٩

(٢) Fling: Op. Cit., pp 114-117.

(٣) أسد رستم: مرجع سابق ص ٨٢

متعارضة مع حقائق تاريخية معروفة أو إذا كانت الأحداث المذكورة  
ينقصها الإنسجام والتآلف اللازمين بين الحقائق التاريخية.

٥ - النتائج التي يصل إليها الباحث يجب أن تكون مطمئنة وقائمة على  
أسس سليمة من الإستدلال، والمماثلة أو ما يطلق عليه (قياس النظر).

وهكذا يبدو لنا بوضوح أن الباحث وراء الحقيقة التاريخية - عليه أن  
يبتذل للوصول إليها كل جهد، وكل وسيلة، وأن عليه أن يبدأ بالشك حتى  
يصل إلى اليقين، وأن يتحقق أن الأصل الذي سيعتمد عليه صحيح وليس  
مزيف، وللوصول لذلك لابد من البحث عن الظروف التي ربما أثرت في  
إنتاج الوثيقة من حيث العصر الذي كتبت فيه، والمكان، والظروف المحيطة  
بالكاتب، والمؤثرات التي قد تؤثر عليه مثل مصلحة الوطن أو الحزب أو  
الأسرة أو المصالح الشخصية، وكذلك مواهب المؤلف، والاستعمالات اللغوية  
المتعادة في ذلك العصر وكيفية الحصول على الوقائع.

كل هذه المعلومات تسهم في أن نصل إلى الحقيقة، وإذا تم ذلك  
يمكن أن نقوم بتحليل الوثيقة، ومحاولة فهم المعاني التي يريد واضعها أن  
يعبر عنها، وبهذا يكون عمل الباحث قائماً على أساس سليم، وتكون النتائج  
التي يصل إليها مطمئنة.

ويذهب أنجلو وسينوبوس إلى أن الواقعة التاريخية (القول التاريخي) حتى  
إذا ثبت صحتها - بعد كل هذه المحاولات فهي ليست إلا ملاحظة تحتاج  
لتأييدها إلى ملاحظات أخرى - فالوقائع العلمية هي النقاط التي تجمع  
عليها ملاحظات مختلفة وهذا ما يطلق عليه عملية (مقارنة الأقوال)<sup>(١)</sup>.

وهكذا تمر الوثيقة التاريخية في طريق شاق طويل حتى يستطيع الباحث  
أن يبنى عليها تصوره للأحداث التاريخية.

(١) أنجلو وسينوبوس: مرجع سابق ص ١٥٤

وهذا الكتاب الذى نضعه بين أيدي الباحثين فى مجال التاريخ يحتوى على مجموعة من الوثائق الهامة التى تتعلق بالتاريخ الأفريقى، والتاريخ العربى، والتاريخ الأوروبى، والتاريخ الأمريكى - وهذه الوثائق كلها - تقريبا - خضعت لعمليات الإختبار وثبتت سلامتها.

وقد قام المؤلفان بشرح وتحليل بعض هذه الوثائق والتعليق عليها - لتكون نماذج تحتذى.. والأمل كبير فى أن يستفيد الباحثون من هذه النماذج وأن يتدربوا على تحليل الوثيقة والإستفادة منها وإستنطاقها لإستخراج الحقائق منها.

أما الوثائق الأخرى فى هذا الكتاب - فهى تُفسح المجال لمزيد من التدريب والتمرين على كيفية الإستعانة بالوثيقة كأساس للوصول للحقائق التاريخية.

**المؤلفان**

بعض الألفاظ والتعبيرات  
التي يكثر ورودها في الوثائق

treaty	معاهدة
agreement	إنفاق
translate	ترجم
comment	علق (على الوثيقة)
done at	وقع في
article	بند
signed at	وقعت في
provisions	محتويات
extracts	مقتطفات
act	ميثاق
declaration	إعلان
relative to	بخصوص
ratification	اعتماد الإنفاق (توقيعه)
seal	يختم
no tification	إعلان - إخطار (خاص بالوثيقة)
status quo	الوضع الراهن (الحالي)